وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الكوفة
كلية الفقه

محاولات التيسير النحوي عند المُحْدَثين

الجواري والمخزومي أنموذجا

المدرس الدكتور
انتصار راضي عليوي

١٤٣١ هـ ٢٠١٠ م

المحتويات

المقدمة

التمهيد
- بدايات التيسير

-المبحث الأول
فكرة التيسير عند الجواري والمخزومي

-المبحث الثاني
الاعراب والعامل

-المبحث الثالث
الجملة

-المبحث الرابع
الفعل

-الخاتمة

-المصادر والمراجع

المقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحَمْدُ للهِ رَبِّ العالمين ، مُنْزِلِ القرآنِ بلسانٍ عربيٍّ مُبين ، والصلاةُ والسَّلامُ على رسولِه مُحَمَّدٍ الأمين وآله الطيبين الطاهرين .

وبعدُ...

فمازال النحوُ العربيُّ ميدانا خِصبا للبحث والدرس، ولم يزل تتعاقب عليه أيادي العلماء جيلاً بعد جيل؛ حتى وصل إلى صورته النهائية في القرنين الثالث والرابع الهجريين، ولم يشهد بعدها إضافةً جوهريةً ولا دراسةً تقويمية، بل اقتصرت كتب النحو بعد ذلك على الشروح والتعليقات والحواشي، حتى نجم عالمٌ أندلسيٌّ هو ابن مضاء القرطبي(ت ٥٩٢هـ) فاضطلع بمهمة نقد الفكر النحوي في كتابه (الرد على النحاة) ، ولم يلقَ ابنُ مضاءٍ ولا كتابُه اهتماما كبيرا ولا صدىً واسعا في عصره وما بعده ، حتى نُشِرَ كتابُه أواسط القرن المنصرم(١٩٤٥م) على يد الدكتور شوقي ضيف، فقامت حوله حركةٌ نحويةٌ كبيرة سُمِّيَتْ بحركة التيسير النحوي، اضطلع بها لغويونَ فضلاءُ من شتى أقطار الوطن العربي .

وهذا البحث يسلط الضوء على عالمَيْنِ يُعَدّان من أبرز رُوّاد التيسير النحوي في الوطن العربي عموماً وفي العراق خصوصاً، وهما العلامة الأستاذ الدكتور مهدي المخزومي، والأستاذ الدكتور أحمد عبد الستار الجواري (رحمهما الله).

لقد احتوى هذا البحث على دراسة الأفكار التيسيرية أو فكرة التحديث النحوي عند هذين العالمَيْن، وحاولت فيه أن أعرضَ لأهمِّ آرائهما في التيسير، ثم أوازن وأقارن بين ما توصل إليه كل منهما من آراء تيسيرية، وسلكتُ في دراستي منهجاً وصفياً حيناً وتحليلياً مقارناً حيناً آخر .

واشتملتِ الدراسةُ على تمهيدٍ وأربعةِ مباحثَ وخاتمةٍ ، ولمّا كانت دعاوي التيسير قد بدأت قبل الجواري والمخزومي عرضتُ في التمهيد لبدايات التيسير في العصر الحديث .

أما المبحث الأول فكان بعنوان(فكرة التيسير عند الجواري والمخزومي) تناولت فيه مفهوم التيسير عند كلٍّ منهما.

وأما المبحث الثاني فكان بعنوان (الإعراب والعامل) ، ولمّا كان الإعرابُ عند النحويين القدماء أثراً يجلبه العامل درستهما سويةً ، وعرضت لآثار العامل وكيف حاول أصحاب التيسير رفضه وإلغاءه.

وكان المبحث الثالث بعنوان (الجملة) ،والجملة تعد من مباحث النحو الأساسية ؛ لأن النحو نظم وتأليف فكانت دراسة الجملة مشتملة على تقسيمها وتحديد معناها وما أضافه أصحاب التيسير عليها.

وأما المبحث الرابع فكان (للفعل) ومعرفة تقسيماته ودلالاته الزمنية وأبنيته .

وأخيرا الخاتمة التي ضمت أهم ما توصلت إليه في الدراسة.

التمهيد

بدايات التيسير

لم تكن الدعوة إلى تجديد النحو وتيسيره وليدة هذا العصر ولاثمرة جهود المحدثين ، وإنما هي قديمةٌ قدمَ النحو نفسِه ،وقد كان القدماء أنفسهم يحسون بصعوبة النحو واضطراب منهجه وعسر تعلمه ، وهذا ما يصدق على كتاب سيبويه (ت١٨٠هـ) والمقتضب للمُبَرِّد (ت٢٨٥هـ)

ومن ثَمَّ كان القدماء يحسون أن النحو بحاجة إلى إعادة النظر فيه وتهذيب مسائله وتبويب موضوعاته تبويباً يقوم على أسس صحيحة غير بعيدة عن روح العربية وذوقها .

ومع أن تشعب الدراسات النحوية كان له فائدة عظيمة ، إلا أنها في كثير من الأحيان كانت مدعاة إلى البلبلة واضطراب أذهان المتعلمين والدارسين ، وقد بدأ هذا التشعب واضحا بعد أن ظهرت المدارس النحوية وأصبح لكل من مدرسة البصرة ومدرسة الكوفة ومدرسة بغداد ومدرسة الاندلس أصولها وآراؤها ورجالها الاعلام .

ومن يقرأ الكتب المتأخرة كشرح ابن عقيل على الفية ابن مالك وشرح ابن الناظم عليها وشرح الاشموني وشرح ابن هشام وغيرها من كتب النحو يجد اختلاف وجهات النظر في المسألة الواحدة فهناك رأي سيبويه والكسائي (ت:١٨٩) والفراء(ت:٢٠٧هـ) وغيرهم من اعلام النحو العربي [١].

وكان من نتائج هذه الصعوبة والمعاناة والتشعب والشكوى ان ارتفع صوت ابن مضاء القرطبي (ت٥٩٢هـ)الذي ثار على النحو لاسيما نحو البصرة في كتابه(الرد على النحاة).

وتعد محاولته من أقدم المحاولات في باب التيسير ، ركز جهده فيها على إلغاء فكرة العامل النحوي، وهاجم فكرة العلل الثواني والثوالث وانتقد التمارين غير العملية ، ودعا إلى تصنيف جديد يقوم على الاسس المتقدمة [٢].

وقد لقيت دعوى ابن مضاء صدى واسعا عند المحدثين ، بدءا من محاولة الأستاذ إبراهيم مصطفى في كتابه (إحياء النحو) التي تعد من أنضج المحاولات وأبرزها ؛ لتمكن صاحبها وإلمامه بمعرفة دقائق النحو القديم وتفهمه مغاليق المسائل النحوية وإدراكه لمواقع النحو وماهو عليه ومايحتاجه من وسائل لتيسيره وتسهيله [٣] ، وقد بين أسباب محاولته هذا بقوله: "والفكرة التي شرحناها تيسر النحو وتقربه الى الطالب وتقتصد عدداً من أبوابه وتستغني عن كثير من مباحثه ثم تضع القواعد على اساس مستقر من الصله بين الاعراب والمعنى " [٤].

وقد أثار الأستاذ إبراهيم كثيراً من القضايا النحوية التي ينبغي الوقوف عندها طويلاً ،والتمعن فيها ،لقد درس علامات الرفع وتوصل الى ان الرفع علم الإسناد ودليل أنِ الكلمة يُتحدث عنها [٥]،وأن الجر علم الإضافة سواء أكانت بحرف أم بغيره [٦] ، وان الفتحة ليست بعلم على اعراب ولكنها الحركة الخفيفة المستحبة التي يحب العرب أن يختموا بها كلماتهم مالم يلفتهم عنها لافت وهي بمنزلة السكون في لغتنا الدارجة [٧]وغيرها من القضايا التي يستحق الوقوف عندها.

وقد أثار هذا الكتاب ضجة وتصدى له الأزهريون وغيرهم ، وأُلِّفَتْ كتبٌ في الرد عليه أهمها كتاب (النحو والنحاة بين الأزهر والجامعة) لمحمد عرفة [٨].

وكانت الدعوة إلى تيسير النحو وتجديده مدعاة إلى التفكير في تأليف لجان للنظر في هذه القضية بعد صدور كتاب(احياء النحو) وقد ألفت لجنة في وزارة المعارف المصرية تضم الأساتذة:د.طه حسين ،وأحمد أمين ، ومحمد إبراهيم ،وعبد المجيد الشافعي ،وابراهيم مصطفى ، فوضعت أصولا للتيسير وقواعدَ ورؤىً للتجديد في النحو، والتي دعا اليها الأستاذ إبراهيم .[٩]

وضربت دعوى التيسير النحوي بجرانها على أرجاء الوطن العربي، فامتدت إلى العراق والشام والمغرب العربي، فألف الدكتور أحمد عبد الستار الجواري كتابه(نحو التيسير) ولحقه بكتبه الأخرى(نحو القرآن) و(نحو الفعل) و(نحو المعاني) ،وهي معنية بتيسير النحو وتجديده واصلاحه والرجوع به الى ينابيعه الاولى وهو القرآن الكريم.

وألف الدكتور مهدي المخزومي كتابه(في النحو العربي - نقد وتوجيه-) بعد كتاب الجواري (نحو التيسير)، وتعد محولة العلامة المخزومي من أهم المحاولات في التيسير وأنضجها وأكملها ، وألحقه بكتاب آخر طبق فيه كل ما دعا اليه في كتابه الأول وهو كتاب (النحو العربي - قواعد وتطبيق-).

المبحث الأول
فكرة التيسير عند الجواري والمخزومي

١ .الجواري

بدأ الجواري حديثه عن مادة النحو واسلوبه بقوله"لقد كنت أشعر أن في مادة النحو ،في اسلوبها الذي اشتملت عليه الكتب القديمة شيئا من العسر تنبو عنه اذهان الدارسين الذين لم يألفوا تسلسل المنطق في الاستقراء والاستنتاج ،ولم يلمُّوا بطرائق الأقدمين في استخلاص الحقائق واستنتاجها من الماده اللغوية ،واستخدام القياس في استنباط الأحكام ،ولقد كانوا يضيقون احياناً بتلك الطريقة ويودون لو تخلصوا منها بكل وسيلة"[١٠].

وفي هذا القول ما يثير التساؤل ،هل كان شعور الجواري بصعوبة النحو في الكتب القديمة هو المدعاة للتيسير، أو أن أذهان الدارسين الذين لم يألفوا تسلسل المنطق هو السبب ؟

واذا كان كذلك فهل يضمن لهذا التيسير قوة البقاء اذا ماظهر لدينا من يشعر بعدم صعوبة الكتب القديمة وذلك بملازمتها وفهمها ودراستها أو ظهور جيل من الدارسين يكبون لدراسة المنطق ويجعلونه محوراً لدراستهم؟ يبدو أن هذه الأسباب التي ذكرها الجواري في سبيل التيسير غير كافية للقيام بمثل هذا العمل ، الذي سبقه إليه في العصر الحديث إبراهيم مصطفى في كتابه (احياء النحو).

ويرى الجواري أن التيسير ليس تبسيطا أو اختصارا ويوضح ذلك بقوله: "ولابد لي هنا من أن أشير إلى أمر ذي خطر في فهم معنى التيسير او في سلوك السبيل القديم اليه ، ذلك ان التيسير عند الكثرة الغالبة ممن يعنون بأمر اللغة، ويتصدون للبحث فيها ، يعني التسهيل والاختصار ، وتذليل الصعب من مباحث النحو ، وتمهيد الوعر من مسالكه. وهذا في الحق جزء من التيسير وجانب من جوانبه "[١١].

ويرى أن التيسير اوسع من هذا المعنى بل يشتمل على "تغيير في دراسة العربية بالنسبة للمتخصصين تغييراً يصل بين علومها وينتهي الى فهم واع عميق وتذوق صحيح سليم" [١٢].

أما منهجه في التيسير ، فقد لخصه أستاذنا الدكتور محمد حسين الصغير بالنقاط الآتية [١٣] :

١. تهذيب النحو من الشوائب العالقة في تقسيماته القائمة على أساس من التصنيف المنطقي ، وبيئات العصور الكلامية.

٢. العودة بالنحو إلى معانيه ، والربط بينها باطار موحد، لا ان نأخذ الحدود والرسوم ، وعلامات الاعراب اساساً لفهم هذا النحو الذي جاء مواكبا لذائقة العرب في البيان

٣. دراسة النحو من ينابيعه الاولى دراسة واعية تبتعد به عن اسباب الانحراف ، من اجل القضاء عليها ، ليعود النحو كلا منسجما لا أخلاطا مجمعة

٤.الرجوع الى القرآن الكريم ، واستنباط قواعد النحو في ظلاله

٥.تطوير وسائل التعليم ، ومناهج النحو بالشكل الذي تلائم به ركب ا لحضارة في فكر حديث يجنبهما العجز والكسل

٦. اعداد التدريسيين المتخصصيين للمهمات المتقدمة إعدادا يتسم بالوعي والادراك الشامل لمشاكل النحو ، لايقوم فحسب بل على تذليل المصاعب من خلال معرفة العلوم العربية بفهم عميق بعيد عن الشكلية والسطحية.

٢. المخزومي

بدأ المخزومي حديثه عن بداية الدرس النحوي لدى الخليل(ت: ١٧٥هـ) وسيبويه(ت١٨٠ هـ) ، وما جاء بعدهما من انحراف لهذا الدرس عن وجهته الصحيحة والاتجاه نحو التحليل العقلي والاجتهاد في وضع المشكلات

للنحو والافتراض في حلها ، مما ادى كثرة ظهور الكتب عن موسوعات ومختصرات وفنون وشرح ، الا انها لم تخط خطوة' في تطوير النحو ، لانها كانت تكراراً واجتراراً ، حتى ضج الدارسون منها .

ويرى أن محاولات التيسير التي ظهرت في العصر الحديث لم تقدم جديداً ولم تفعل شيئاً يعيد الى الدرس النحوي قوته وحيويته ، لانها لم تحدد وضعاً ولم تجدد منهجاً ، ولم تأت بجديد الا اصلاحاً في المظهر واناقة في الاخراج ، اما القواعد فكما هي والموضوعات مثلما كانت ، والأمثلة لم يصبها جديد الانصيب ضئيل[١٤]

وبعد ذلك يوضح فكرة التيسير لديه فيقول :"فالتيسير إذن ليس اختصاراً ، ولا حذفاً للشروح والتعليقات ، ولكنه عرض جديد لموضوع النحو ييسر للناشئين اخذها واستيعابها وتمثلها ولن يكون التيسير وافيا بهذا مالم يسبقه اصلاح شامل لمنهج هذا الدرس وموضوعاته أصولا ومسائل"[١٥].

ورأى أن السبيل لتحقيق التيسير أمور عدة هي :

(١)تخليص الدرس النحوي مما علق به من شوائب جرها عليه منهج دخيل ، هو منهج الفلسفة الذي حمل معه الى هذا الدرس فكرة العامل.

(٢)تحديد موضوع الدرس اللغوي ، وتعيين نقطة البداية ، ليكون الدارسون على هدى من امر ما يبحثون فيه.

(٣)الغاء نظرية العامل ، لانها اوقعت النحويين في مشاكل كثيرة وأتعبت الدارسين .

(٤) الغاء التقديرات المتمحلة .

(٥)إعادة ما فقد من النحو اليه ، وما اقتطع منه ، مثل دراسة ادوات التعبير .

(٦)تنظيم موضوعات الدراسة ، لان النحويين خلطوا خلطاً عجيباً ، فادخلوا في النحو ماليس منه ، وأخرجوا ما هو من صلبه .

يمكن القول بعد ذلك إن الجواري والمخزومي يتفقان في السبل القويمة للتيسير ، إلا أني المح اختلافاً في فكرة التيسير بينهما ، فالجواري يجعل التبسيط والاختصار جزءاً من التيسير وجانبا من جوانبه ، على حين ان المخزومي يرفض ذلك ؛ لأن التيسير لديه عرض جديد للموضوعات ، ولم تخل محاولته من صعوبة ، فهو يدعو الى الاصلاح الشامل لمنهج الدرس النحوي وموضوعاته.

والجواري يؤكد على مسألة اخضاع النحو للقرآن الكريم، ويدعو الى نحو قرآني بعيدٍ عن الأشعار المنتحلة المصنوعة.

إلا أن المخزومي لم يكن يدعو الى ذلك ، لإدراكه أهمية الشعر العربي وانه مصدر من مصادر التراث العربي .

ولشعوره المطلق بانه يحوي مادة لغوية مهمة في تفسير الظواهر المختلفة ، ولايمكن الاستغناء عنه في تقعيد بعض القواعد ، الا انه يقرن أهميته بأهمية النثر فيقول: "نعم إذا كان لهم من هذه الشواهد أمثلة من النثر والشعر فقد استوت عندهم الحجة [١٦]"

ولا بد أن تكون لنا هاهنا وقفة مع الدكتور الجواري فيما ذهب إليه ؛ لأن الاعتماد على القرآن وحده ليس كافياً لدراسة علم واسع مثل علم النحو، فلا يمكن اهمال الشعر ، لانه سجل حافل بلهجات العرب وطريقتهم في الكلام ، علاوة على امتيازه بلغة عالية فصيحة، لذا فهو مصدر من مصادر دراسة النحو بعد القرآن الكريم ، ولايجب اهماله.

وخلاصة مذهب الجواري في التيسير يقوم على "تحديد معنى النحو وفهمه"[١٧],ويكون ذلك بدراسة الاعراب ومعانيه وعلاماته ، وهذا ما صَدّركتابه (نحو التيسير) به واخذ بدراسته.

على حين كان هم المخزومي الاول وسبيله الى التيسير هو"الجملة من حيث تأليفها ونظامها"[١٨]،ويؤكد على ذلك فيقول:"وقد حاولت أن احدد موضوع الدرس النحوي... فأكدت على أهمية الجملة في هذا الدرس ، لانها موضوعه الذي يبحث فيه ، ونقطة الانطلاق عند البدء به ، لان النحو نظم وتأليف ، ولم تكن الجملة المفردة لتكون موضوعاً له بحال ، فلها مجال آخر ، ومتخصصون آخرون"[١٩] لذلك صدر كتابه بها.

فهو بذلك يجعل الجملة أساسا للدرس النحوي وموضوعه ، على حين يجعل الجواري معرفة معنى النحو هو الاساس .

وأيا ما كان موضع اهتمامهما أو وجهة تركيزهما فإن ما يعنينا هو كيفية تناولهما للموضوعات ، وأثر كل منهما في حركة التيسير .

المبحث الثاني
الإعراب والعامل

العربية لغة معربة وقد ورثت الإعراب واحتفظت به عن الاصل السامي وقد عرفت حركات الاعراب اخوات العربية كالأكدية والبابلية والآشورية ووجدت آثاره في قانون حمورابي المعروف ، وقد احتفظت العربية الفصيحة بظاهرة التصرف الإعرابي في حين فقدتها اللغات السامية[٢٠] ، ودلت النصوص الشعرية خاصة التي وصلت الينا من عصر ماقبل الاسلام بأداء ألفاظها وجملها وتناسق اوزانها وقوافيها دلالة اكيدة على وجود حركات الاعراب المنطوقة .

وقد أكد ذلك وفتح آفاق الدراسات فيه النص القرآني واداؤه ، وجهود المسلمين منذ بدء نزوله للحفاظ على لغته سليمة الاداء بالحفظ والكتابة والقراءة ثم وضع الرموز لاستكمال رسوم كتابة كلماته كما تؤدى الفاظها وما تقتضيه من الحركات ، واول من وضع رموزا لحركات الإعراب هو أبو الأسود الدؤلي (ت : ٦٩ هـ) ، وسمي عمله (نقط الاعراب)[٢١]

لقد أدرك الخليل الصلة بين حركات الاعراب واصوات العلة بقوله :"إن الفتحة والكسرة والضمة زوائد وهن يلحقن الحرف ليوصل إلى التكلم به ، والبناء هو الساكن الذي لا زيادة فيه ، فالفتحة من الألف والكسرة من الياء والضمة من الواو فكل واحدة شيء مما ذكرت لك "[٢٢],وذلك مما أفاده ابن جني (ت : ٣٩٢ هـ) بقوله : " اعلم ان الحركات ابعاض حروف المد واللين ، وهي الف والياء والواو ، فكما ان هذه الحروف ثلاثة فكذلك الحركات ثلاثة ، وهي الفتحة والكسرة والضمة "[٢٣].

وأكبر الظن أن وصف الخليل الحركات بالزوائد لايعني ماعناه قطرب (ت ٢٠٦هـ) . مما سنبينه فيما بعد، وإنما قصد أنها زوائد على حروف الكلمة الأصول فهم لم يكونوا يعدون الحركات من ضمن حروف الهجاء ، لذلك رتبوا مواد معجماتهم على الحروف الهجائية وادخلوا فيها مادعوه حروف المد واللين ،الألف والواو والياء ، بوصفها من ضمن حروف الهجاء ، أما الحركات التي أخذها الخليل منها فوصفها بالزوائد أي زائدة عن الحروف الاصول للكلمة ، فهن يلحقن الحرف ، لذلك آل امر النظر فيها الى الصرف في بنية الكلمة [٢٤].

معنى الإعراب

قام مفهوم الإعراب عند القدماء على موقع الحركة في آخر الكلمة، وما يطرأ عليها من تغيرات بحسب اختلاف العوامل الداخلة عليه ، فعرفه سيبويه(١٨٠ هـ) بأنه : ((تغير حركات في اواخر الكلم المعربة بفعل العوامل)) [٢٥] ، وعرفه الزجاجي (ت: ٣٤٠هـ) بقوله : "الإعراب الحركات المبينة عن معاني اللغة [٢٦]".

أما ابن جني فعرفه على أنه : "الإبانة عن المعاني بالألفاظ [٢٧] "

على حين ذكره عبد القاهر الجرجاني (ت:٤٧٤هـ) عند حديثه عن علاقة الألفاظ بالمعاني فقال: "إن الألفاظ مغلقة على معانيها حتى يكون الإعراب هو الذي يفتحها [٢٨]".

من هذا يتبين أن للإعراب معنيين:

الأول: لفظي وهذا ما ذكره سيبويه

الثاني: معنوي وهذا ما ذكره الزجاجي

وقد يطرح سؤال بخصوص هذه الحركات التي هي أساس الإعراب وتغير الكلمة من حال الى حال أهو تغير في المعنى أم في الوظيفة ؟

وللإجابة على هذا السؤال انقسم اللغويون –قديما وحديثا- على مذهبين :

أحدهما : أن هذه الحركات لا تدل على معانٍ وهو رأي قطرب محمد بن المستنير، يقول :"وإنما أعربت العربُ كلامَها لأن الاسم في حال الوقف يلزمه السكون للوقف فلو جعلوا وصله بالسكون ايضا لكان يلزمه الاسكان في الوقوف والوصل ، وكانوا يبطئون عند الادراج فلما وصلوا وامكنهم التحريك جعلوا التحريك معاقبا للإسكان ليعتدل الكلام"[٢٩]، فالحركات عنده لاعتدال الكلام ولتسهيل النطق بالسواكن لذلك جاء كلام العرب من متحرك وساكن او متحركين وساكن ولم يجمعوا بين ساكنين في حشو الكلمة[٣٠].

أما من المحدثين فذهب الدكتور ابراهيم انيس الى ماذهب اليه قطرب " أنْ ليس للحركة الإعرابية مدلول، وأنَّ الحركات لم تكن تحدد المعاني في اذهان العرب القدماء كما يزعم النحاة ، بل لاتعدو ان تكون حركات يحتاج اليها في الكثير من الأحيان لوصول الكلمات بعضها ببعض"[٣١] ، ويضيف الدكتور أنيس قائلا: "إن النحاة قد ابتكروا بعض ظواهر الاعراب وقاسوا بعض الأصول رغبة منهم في الوصول إلى قواعد مطردة"[٣٢]
والآخر : أن حركات الإعراب دوالٌ على معان ، وهو مذهب جمهور النحويين القدماء ، إذ لم يختلفوا في دلالة إعراب الأسماء على معان، فاقاموا مصنفاتهم على دراسة المرفوعات والمنصوبات والمجرورات .
يقول الزجاجي:" إن الأسماء لما كانت تعتورها المعاني فتكون فاعلة ومفعولة ومضافة ومضافا إليها،ولم يكن في صورها وابنيتها ادلة على هذه المعاني بل كانت مشتركة جعلت حركات الاعراب فيها تنبئ عن هذه المعاني[٣٣] ".
ويذهب ابن جني الى بيان معاني حركات الاعراب فيقول :" وإنما قال النحويون: عامل لفظي وعامل معنوي ، ليروك ان بعض العمل يأتي مسبباً عن لفظ يصحبه ... فأما في الحقيقة ومحصول الحديث فالعمل من الرفع والنصب والجر والجزم إنما هو للمتكلم نفسه[٣٤]" .
وكان الرضي الاستراباذي (ت: ٦٨٦هـ)أكثر وضوحاً إذ قرر أن المعنى الذي يكون في الاسم يحدد وضعه في الجملة اذا كان عمدة أو فضلة فالعُمد : الفاعل والمبتدأ والخبر حقها الضمة ،وللفضلات وهي المفاعيل واشباهها الفتحة ،وهي أخف الحركات ،وللمضاف اليه الكسرة وجُعلت علامات الاعراب أيعاض حروف المد،وجعلت في بعض الاسماء حروف المد وذلك في الاسماء الستة والمثنى والجمع بالواو والنون ،ثم نسب احداث المعاني في كل اسم للمتكلم وكذا مُحدِث علاماتها ولكن نُسب احداث هذه العلامات الى اللفظ الذي بواسطته قامت هذه ا لمعاني في الاسم فسمي عاملاً لكونه كالسبب للعلامة[٣٥]..
وهذا مايتبلور جلياً لدى الزمخشري (ت:٥٣٨ هـ)،الذي أشارالى أن حركات إعراب الاسم تؤدي معانٍ نحوية فالضمة علم الفاعلية ،أما المبتدأ والخبر وأخبار أن واخواتها واسم كان واخواتها فـ ملحقات بالفاعل على سبيل التشبيه ،وكذلك النصب علم المفعولية ويأتي المنصوبات ملحقات بالمفعول به ،والجر علم الاضافة [٣٦].
والمعاني التي يقصدها النحويون هنا هي المعاني النحوية كالفاعلية والمفعولية والاضافة وغيرها ،لا المعاني المعجمية التي تضمنتها معجمات اللغة ،وقد افصح عبد القاهر عن ذلك في كتابه (دلائل الاعجاز) من خلال ما يسمى بنظرية النظم [٣٧].
لقد بنى النحويون قواعدهم على هذه المفاهيم والاستنتاجات وما اصطلحوا عليه من مصطلحات حتى يجعلوا قواعدهم مطردة.
أما فيما خالف قواعدهم في الاستعمال فقد عالجوه بوسائلهم في القياس والتعليل والتأويل ،وهو جهد و وعي لغوي دقيق لاسيما لدى نحويي القرون الثلاثة الاولى – فعلى جهودهم قام بناء النحو والدراسات اللغوية الاخرى اذ حاولوا أن يجعلوها منظومة متكاملة[٣٨] .
بعد هذا العرض الموجز عن الاعراب وحركاته ومعناها ، كيف استطاع الجواري والمخزومي أن ييسرا في هذا المنحى ؟و هل توصلا إلى رأي جديد في ذلك ؟
يرى الجواري أنَ العناية البالغة بالاعراب جعل النحو ينصرف عن أصوله الاخرى ،وأصبح عند علمائه المتأخرين هو العلم الذي يبحث عن أحوال الكلم اعراباً وبناءً واقتصر على الكلم العربية من حيث مايعرض لها من الاعراب والبناء .اما تأليف الكلام وترتيبه فقد تخلى عنه النحو ووكل به علماً آخرمن علوم العربية عرف بعلم المعاني [٣٩].
وينتهي بعد ذلك ليقرر أنَ الاعراب حقيقة واقعة ،وواقع ثابت ،وقواعده على وجه العموم قواعد صحيحة أُستنبطتْ من كلام العرب حقاً ،على أنَ اسلوب الاستقراء والاستنباط هو الذي يصح أن يكون محل الدراسة وموضع البحث ،لأنَّ فيه بل في جوانب منه ثغرات وانحرافات عن اسلوب الاستقراء العلمي الذي يجب أن يجري عليه الاستقراء والاستنباط في دراسة اللغة[٤٠] .
وهو يقصد الى إلغاء الإعراب الناتج عن نظرية ،ويقسم النحويون العامل الى :لفظي ومعنوي ،فاللفظي مثاله الفعل الذي يعمل الرفع في الفاعل وحرف الخفض او الجر الذي يعمل الجر في الاسم .
واما العامل المعنوي فمثاله الابتداء الذي يعمل الرفع في المبتدأ عند جمهور البصريين ،وفي المبتدأ والخبر عند طائفةٍمنهم .

ويأتي بعد ذلك ليُعطي أمثلةً من المشكلات التي يؤديها العامل ، من ذلك كلامهم في تنازع عاملين على معمول واحد ، فهم يذهبون إلى أن المعمول لا يكون خاضعاً إلا لتأثير عامل واحد منهما ، أما العامل الثاني فلا بد له من معمول آخر ، فإذا أمكن إضماره فذاك وإلاَ فلا مناص من إظهاره ، فإذا قال قائل (قام وقعد زيدٌ) فإن (زيد) فاعل لأحد الفعلين في نظر جمهور النحاة وكثرتهم الغالبة ،اما للأول كما يرى نحاة الكوفة ،لأنه هو الواقع في مبدأ التركيب ،وأما للثاني كما يذهب نحاة البصرة لقربه من الفاعل ،أما الفعل الاخر ففاعله ضمير يعود على الاسم الظاهر[٤١] .

فالجواري يرى أنه لاداعي لتقدير فاعل مضمر ،انما ينسب القيام والقعود لفاعلٍ واحد.

وهذا ما دعا إليه المخزومي وخصص له باباً خاصا في كتابه هو باب التنازع يقول :"بعد أن سيطرت فكرة العامل على اذهانهم ،ونزلوا العامل منزلة العلة ، وكان الفعل عندهم أقوى العوامل ،أخذوا يعالجون موضوع اسناد الفعل إلى فاعله في ضوء ماانتهجوه من اعتبارات فلسفية ،وعالجوا قضية الفعل كما لو كان عاملاً حقيقة .."[42] .

ويرى أن " ليس هناك تنازع بين فعلين حين يليهما فاعل وليس صحيحاً أنَ المسند اليه، او الفاعل لاحدهما لالكليهما كيف ذاك و الفعلان كلاهما له ومن فعله ،فقولنا : دخلت وجلس خالد جملة فعلية فيها فعلان وفاعل واحد وكان هذا الفاعل قد أحدث الفعلين جميعاً "[٤٣] .

بعد عرض رأي كل من الجواري والمخزومي في مسألة الغاء العامل في باب التنازع اتضح اتفاق الرأيين في وجهات النظر في القول بألغاء نظرية العامل ،وهما بذلك لم يقدما جديداً ولم ييسرا عسيراً فقد سُبقا الى ذلك ، فالفراء خالف في هذه المسألة البصريين وأصحابه الكوفيين ، وأبدى رأيه فيها بقوله : " إن الفعل الثاني إن طلب ايضاً للفاعلية ،نحو : ضرب واكرم زيدٌ عمراً جاز ان نعمل العاملين في التنازع ،فيكون الاسم الواحد فاعلا للفعلين "[٤٤].

من هذا يتضح أن الجواري والمخزومي لم يكونا رائدين في هذا الباب ،فمدرسة الكوفة المتمثلة بالكسائي(ت: ١٨٩هـ) و الفراء(ت:٢٠٧هـ) سبقتهما إلى ذلك .

ولنأخذ جانباً آخراً يرفضان به نظرية العامل ، ويتجلى ذلك في موقفهما من الجملة التي تبدأ بأداة مختصة بالدخول على الافعال ، كأدوات الشرط حين يليها الاسم المستحق لموقع الفاعلية لفعل يتأخر عنه كقوله تعالى : " وإنْ أَحَدٌ من المُشْرِكِينَ اسْتَجارَكَ فَأَجِرْهُ حَتى يَسْمَعَ كَلامَ اللهِ ثُمَّ أَبْلِغْهُ مَأْمَنَه ".[٤٥]

فجمهور البصرين يذهبون الى أن (أحدٌ) فاعل لفعل محذوف وجوباً يفسره الفعل المذكور ، ولا يجيزون إعرابه مبتدأ كما يرى فريق منهم ؛ لأن (إن) الشرطية لا يقع بعدها إلا الفعل ، فلا يكون في حيزها إلأجملة فعلية ،ولايجيزون أن يعرب فاعلاً مقدماً على فعله المتأخر عنه ، لأن الفاعل لايجيء إلا بعد الفعل .[٤٦]

وعلة ذلك عندهم أنه وفعله كجزئي كلمة واحدة الا تراك تقول :كتبتُ فتكون التاء كأنها جزء من لفظ الفعل متصل به .[٤٧]

ويرى الجواري أن كل هذا ينأى عن المعنى ويحيل قواعد النحو الى قضايا منطقية اغلبها فاسدة إحدى المقدمتين . اذ من ذا يسلم بأن الفعل وفاعله كجزئي الكلمة تلك المقدمة التي تقوم عليها قضية وجوب تأخر الفاعل عن الفعل .

ولو أننا احتكمنا الى المعنى لادركنا أنّ لافرق من حيث الوظيفة في التركيب بين ماسمي فاعلاً في الجملة الفعلية،وما قيل له المبتدأ في الجملة الاسمية ،فإن كلاً منهما مسندٌ اليه أو موصوف تارة يوصف بما يحتوي على معنى الزمن ،وتارة أخرى يسند اليه وصف خالٍ من معنى الزمن .[٤٨]

على حين تناول المخزومي هذه المسألة بتفصيل اكثر وبتحليل ادق وذكر الاية القرأنية السابقة وعلق عليها بقوله : إنَ ورود مثل هذا الاسم المرفوع بعد أدوات الشرط كثير مألوف ،ورد مثله في الشعر وفي النثر ، ولم يحسّ الدارس بأن أدوات الشرط وقعت في غير سياقها الملائم لها. وسبب هذا فيما أظن ،هو تخبطهم في تحديد الاسمية والفعلية في الجملة ،فإن تقسيمهم الجمل الى اسمية وفعلية مبني على أساس لفظي محض ، ولم يلحظوا فيه الفرق بين طبيعتين مختلفتين ،فضيقوا مجال الجمل الفعلية حتى قصروها على ماتقدم فيها الفعل ،ووسعوا مجال الجمل الاسمية ،حتى ادخلوا فيها ماليس منها من جمل فعلية تقدم فيها الفاعل على الفعل ، ولكنهم لايتصورون فاعلاً يتقدم على الفعل ، لان الفاعل انما يجيء بعد الفعل ،لانه معمول للفعل ،والمعمول بمنزلة المعلول ،ناسين انّ اللغة ليست مجموعة من كلمات تخضع في تأليفها للاعتبارات اللغوية ،ولما يحيط بالكلام من مقتضيات ،ويكتنف الخطاب من مناسبات [٤٩] .

ويرى أنّ النظام الطبيعي في الاية الكريمة ،أن يتصدرها الفعل لأنها جملة فعلية ،والجمل الفعلية في نظامها الطبيعي ،ان يتصدرها الفعل ،فيقال:استجارك احد من المشركين ،ولكن اعتبارات خاصة لغوية اقتضت ان يتقدم الفاعل ،فيكون الكلام : احد من المشركين استجارك ،ولم تخرج الجمل – وقد كانت فعلية – عن طبيعتها بعد تقدم الفاعل ،بحيث تصير جملاً اسمية ،كما زعموا ،فاذا دخلت أدوات الشرط وجدت مجالها الفعلي قائماً،لم يحل دونه تقدم الفاعل ،فكان الكلام طبيعياً،ولم يحس الدارس بشيء من النبوّ فيه ،ولابأن ادوات الشرط وقعت في غير سياقها الملائم لها.

وليس هذا بالجديد ،فأساس الكلام على تقديم الفاعل على الفعل قال به الكوفيون [٥٠] .

فالنحويون لم يتناولوا ظاهرة (حذف الفعل) ،أو اضماره على أنها ظاهرة لغوية تحتاج الى توضيح وتفسير ،ولكن على أنها مظهر من مظاهر (العامل) الذي كان له نفوذ وتأثير فيما يقولون .[٥١]

إما ما يخص حركات الإعراب فتناولها الجواري بتقسيماتها عند القدماء ،ثم ذكر رأي ابراهيم مصطفى وتقسيماته لها –وقد ذكر ذلك في التمهيد – فالجواري يرى أن د.إبراهيم يخالف آراء الاقدمين من وجه ويوافقها من وجوه .اي لم يخرج كثيراً عماألفه القدماء في حركات الاعراب .

أما الجواري فيقسم الحركات الى طائفتين : علامات أصلية وهي : الضمة والفتحة والكسرة والسكون ،وفرعيه وهي : الواو والالف للرفع ،والالف والياء للنصب ،والياء والفتحة للخفض والسكون وحذف الحرف المعتل للجزم[٥٢]

ويرى أن الرفع والنصب والخفض معانٍ تُشعر بمكان اللفظ من الكلام ،وتدل عليه مثلما يدل على ذلك موقع اللفظ من الكلام في اللغات فليست إلا وسيلة لاستدعاء هذا المعنى واشارة تنبىء به وتدل عليه .[٥٣]

فالجواري هنا لم يأت بجديد في تقسيماته للحركات ،وهو مع ذلك يرى أن د.إبراهيم لم يخرج كثيراً عما ألفه القدماء .

ويؤكد ايضاً على المعاني ،وهذا مايمكن ان يُلاحظ في اغلب مباحثه.

على حين نرى المخزومي يفصل القول فيها ويرى أنّ للاعراب علامات تدل عليه ،وهي الحركات ،والحركات في العربية ثلاث: الضمة ، والكسرة والفتحة ،وقد اعتدت العربية بالضمة والكسرة اعتداداً خاصاً ، فجعلت الضمة علماً للاسناد ، والكسرة علماً للاضافة ،أما الفتحة فعلم لما ليس باسناد ولااضافة ،ويندرج فيه موضوعات كثيرة يتميز بعضها من بعض بما تؤديه الكلمة المنصوبة من وظيفة لغوية.[٥٤]

وهذا الذي يذكره لايخرج عما قرره د. ابراهيم مصطفى في تقسيمه لعلامات الاعراب ،غير انه كان اكثر وضوحاً وأوسع افقاً منه ،فحركة الاعراب عنده ليست كما تصورها النحويون اثراً يجلبه العامل في آخر المعرب وإنما ينبغي لها ان تدرس على أنها " بيان ما للكلمة أو الجملة من وظيفة لغوية أو من قيمة نحوية لكونها مسنداً اليه او مضافا أو فاعلا او مفعولاً أو حال أو غير ذلك من الوظائف التي تؤديها الكلمات في ثنايا الجمل وتؤديها الجمل في ثنايا الكلام ".[٥٥]

ويستغرق د. المخزومي بعد ذلك بدراسة علامات الاعراب وذلك بتخصيصه بابا لكل واحدة منها .

المبحث الثالث
الجملة

عرف النحاة الكلام بأنه اللفظ المركب المفيد فائدةً يحسن السكوت عليها ، ،ويدرسون بعدها الكلام وما مايتألف منه ويقسمونه إلى : اسم وفعل وحرف ،وعُرف ذلك ابتداءاً من سيبويه حتى ابن مالك (ت :٦٧٢ هـ) ،والى من جاء بعده ،ويدرسون كل قسم من تلك الاقسام درساً مفصلاً،فلانجد اهتمامهم إلآباللفظة المفردة ،وقلما يهتمون بعلاقة اللفظ مع بعضه عندما يتألف منه الكلام ،أما الجملة فلا يبحثون فيها إلآ من حيث موقعها من الإعراب.

وجاء ابن هشام (ت :٧٦١ هـ) ودرس الجملة وقسمها الى ثلاثة اقسام :الاسمية ،والفعلية ،والظرفية ،وعرّف كلاً منها بقوله :الاسمية :هي التي صدرها اسم،كزيد قائم ،وهيهات العقيق،وقائمٌ الزيدان ،عند من جوّزه وهو الاخفش والكوفيون .

والفعلية : هي التي صدرها فعل ،كقام زيد ،وُضِربَ اللص ،وكان زيدٌ قائماً.وظننته قائماً ،ويقوم زيد ،وقم .

والظرفية : هي المصدرة بظرف أو مجرور[٥٦] ،وهذه لاتعنينا في الدراسة

هذا هو التصور العام عن مفهوم الجملة عند النحويون لاسيما ابن هشام ،فما هو دور أصحاب التيسير فيما يخص الجملة .

لنعرض لرأي المخزومي أولاً قبل الجواري – مع انني عرضت في المبحثين السابقين لآراء الجواري، لأن اهتمام المخزومي بالجملة في كتابه بالغاً ،واكّد ها في أول حديثه عن منهجه بقوله :"فأكدت على اهمية الجملة في هذا الدرس ،لانها موضوعه الذي يبحث فيه ،ونقطة الانطلاق عند البدء به ،لان النحو نظم وتأليف ".[٥٧]

فالمخزومي يؤكد الأهمية البالغة للجملة فنراه يخصص لها اغلب مباحثه ،ويدرسها دراسة مستفيضة ويقسمها تقسيمات لا تخلو من حداثة ومن فكر نحوي دقيق ومنهج علمي رصين .

فبدأ بتعريف الجملة بأنّها "الصورة اللفظية الصغرى للكلام المفيد في أية لغة من اللغات ،وهي المركب الذي يبين المتكلم به ألصورة ذهنية كانت قد تألفت اجزاؤها في ذهنه ،ثم هي الوسيلة التي تنقل ماجال في ذهن المتكلم الى ذهن السامع "[٥٨] .

ويرى أحد الباحثين أنّ تعريف المخزومي للجملة لم يقل به المنهج اللغوي الحديث [٥٩]ويرى أنّ الفوينم وهو الوحدة الكلامية الصغرى [٦٠] ،ويرد على هذا الرأي د. مالك المطلبي بقوله :"ولايمكن قبول رد الدكتور حلمي خليل بأن الوحدة الكلامية الصغرى هي الفوينم ،لان القصد هنا ينصرف الى الوحدة التركيبية المقيدة "[٦١] ،ويضيف قائلاً:"ويميز الدكتور المخزومي بين الجملة ظاهرة نحوية انسانية والجملة ظاهرة نحوية في لغة معينة "[٦٢].

حلل المخزومي الجملة الى ثلاثة عناصر : المسند ،والمسند اليه ،والاسناد ،ويميز الاسناد في اللغة العربية بأنه عملية ذهنية تعمل على ربط المسند بالمسنداليه ،إذ تخلو الجملة في الغالب من لفظ يدل على الاسناد كما في غيرها من اللغات [٦٣].

ويأتي بعد ذلك الى تقسيم النحويين للجملة ويراه تقسيماً موفقاً ،إلأ أنهم لم يوفقوا في تحديد المعنى الخاص بالجملة الاسمية والفعلية تحديداً يتفق مع طبيعة اللغة – عند تعريف ابن هشام لهما- ويراه تحديداً ساذجاً يقوم على أساس من التفريق اللفظي المحض .[٦٤]

ولايرى انه من اجل تصحيح مافيه النحاة من تعسفٍ وارتباك ،وتمشياً مع ما يقتضيه الأسلوب اللغوي يحسن بنا أن نعيد النظر في تحديد معنى الجمل الاسمية والفعلية ،وأن نحاول الوصول الى تفريق يُدخل في كلا القسمين ماهو منه ،ويخرج منهما ماليس لهما [٦٥].

فالجملة الفعلية :هي الجملة التي يدل فيها المسند على التجدد أو التي يتصف فيها المسند اليه اتصافاً متجدداً ،وبعبارة أوضح ،هي التي يكون فيها المسند فعلاً ,لان الدلالة على التجدد انمّا تُستورد من الافعال وحدها .[٦٦]

أما الجملة الاسمية :"فهي التي يدل فيها المسند على الدوام والثبوت ،أو التي يتصف فيها المسند اليه بالمسند اتصافاً ثابتاً غير متجدد،أو بعبارة أوضح :هي التي يكون فيها المسند اسماً"[٦٧] .

ومعنى هذا أن كلا من قولنا :"طلع البدرُ،والبدرُ طلع ،جملة فعلية ،أما الجملة الاولى فالامر فيها واضح وليس لنا فيه خلاف مع النحاة ،واما الجملة الثانية فأسمية في نظرهم وفعلية في نظرنا , لانه لم يطرأ عليها جديد إلا تقديم المسند اليه، وتقديم المسند اليه لايغير من طبيعة الجملة ، لانه انما قدّم للاهتمام "[٦٨] .

ولاحظ المخزومي على ابن هشام عند تعريفه لأنواع الجمل :" الارتباك في الامثلة التي جاء بها نماذج للجمل الاسمية ،فهيهات عنده اسم لأنه يسمى عنده :اسم فعل ، وهو بعيد عن الاسمية ،لايقبل اية علامة من العلامات الموضوعة للاسماء مما جمعه ابن مالك في قوله :

بالجر والتنوين والندا وال ومسند للاسم تمييز حصل

فلا هو بالمنوّن ،ولا بالمجرور ،ولا بالمنادى ،ولابالمتصل بأل،ولابالمسند اليه أبداً. ويؤخذ عليه شيء آخر لاينبغي لمثله أن يقع فيه , وهو أن (هيهات) في رأي مدرسة الكوفة فعل حقيقي كسائر الافعال .

أما تمثيله للاسمية بقوله :(قائم الزيدان) فغير موفق فيه ،لانها ليست بالجملة الاسمية في الواقع ،لان المسند اليه فيها فاعل لامبتدأ ، وان قيل في إعرابه : انه فاعل سد مسد الخبر ،لان كونه فاعلا ينفي أن تكون الجملة اسمية"[٦٩].

وبعد ذلك يعطينا خلاصة فكرة التيسير في الجملة بقوله :"فاذا أردنا أن ندرس الجملة الفعلية دراسة جديدة في ضوء المنهج اللغوي وجب علينا أن نغض النظر عن كل ما قدموه من اعتبارات لا تمت الى الطبيعة اللغوية بصلة ، وان ننسى انهم فصلوا القول في بابين هما في الواقع اللغوي باب واحد .

الجملة الفعلية هي ماكان المسند فيها فعلاً ،سواء اتقدم المسند اليه ام تأخر ،تغيرت صورة الفعل فيها ام لم تتغير . فقولنا طلع البدر ،والبدر طلع ،وانكسر الزجاج ،وكُسر الزجاج ،كلها من الجمل الفعلية ،والمسند اليه في كل منها فاعل .

إلا ان الفاعلين في الجملة الفعلية ضربان ،ضرب يفعل عن ارادة واختيار ، كقولنا : سافر خالد ،وخالد سافر .وضرب يتلبس بالفعل تلبساً ،وليس له في الفعل ارادة ،ولااختيار ،كقولنا : انكسر الزجاج ،وكُسر الزجاج .ومادام الفاعلون ضربين فلا بد من تغيير صورة الفعل تغييراً يعبر عن الفرق بين هذين الضربين ،فالفعل الذي يسميه النحاة مبنياً للمعلوم هو في رأينا فعل الفاعل المختار ،والفعل الذي يسمونه مبنياً للمجهول هو في رأينا فعل الفاعل الذي لااختيار له .

وقياس بناء هذا الفعل عندنا ماقرروه في الفعل المبني للمجهول .

أما البناء السماعي الذي لايقاس عليه ،لان العرب لم يتوسعوا فيه ،ولم يطبقوه على كل مافعل فهو بناء انفعل وافتعل واشباههم ويعطي دليلا يؤيد رايه فيما ذهب اليه بقوله:"ومما يؤيد رأينا في عدم الفرق بين قولنا :انفعل وفُعِلَ إنّ العربية حين تطورت الى لهجات عامية متفرقة ، وحين أتخذت هذه اللهجات اسلوباً جديداً،ونحواً جديداً ،نسيت ماكان النحاة يسمونه مبنياً للمجهول ،واستعاضت عنه بصيغة انفعل ،وافتعل،فالمصريون حين يريدون الى القول بأن فلاناً قُتِل،يقولون انْقَتَلَ ،والعراقيون يقولون انْقِتَل ،وهو احساس عميق منهم انّ النائب عن الفاعل انمّا هو فاعل مطاوع ،ولذلك استخدموا بناء فعل المطاوعة .

ومما يؤيد راينا ايضاً مانلاحظه في ابنية الافعال السريانية ،فأبنية الافعال الدالة على بناء مالم يسم فاعله ،أو الفعل المبني للمجهول تشبه – الى حد كبير – ابنية الافعال العربية الدالة على المطاوعة ، وفي اللغة السريانية للفعل المبني للمجهول اربعة اوزان :إتْفِعِل ،وإتْفَعَل ، وإتْتَفْعَل ، وإسْتَفْعَل " [٧٠].

وهذا – على مايبدو – اقرب الى الصواب ،واكثر موافقة للعربية ، فهذا فكر جديد يجعل من تمييز الجمل ومعرفة انواعها اقرب الى الواقع اللغوي من هذه التخريجات والتأويلات التي الزم النحاة بها انفسهم من تقدير فاعل محذوف للفعل الذي تقدم عليه الاسم ، وهو ضمير يعود على المبتدأ في جملة (البدر طلع)، على عدّ البدر مبتدأ لافاعل .

أما الجواري فخصص للجملة الباب الاخير من كتابه (نحو التيسير) اذ تناولها تناولاً سريعاً لايكاد يعطي فكرة واضحة في تيسيره لهذا الجانب ، فهو في بداية حديثه يذكر تعريف النحاة للكلام ،وينعى عليهم دراسة المفردات دون البحث في علاقاتها بعضها ببعض ، وهو يرى أنّ "كل اصلاح لمنهج الدرس النحوي وكل تيسير يراد لهذا النحو لابد من أن يستهدي بالأسلوب النفسي في دراسة اللغة "[٧١] .

ويمضي بعد ذلك ليعطي دلالات يُستدل بها على معرفة نوعي الجملة بقوله :" فأما ان يكون الزمن جزءاً من معنى الوصف أو المسند مقصوداً النص عليه في الكلام ، أو لايكون قصد الكلام متعلقاً بمعنى الزمن .فإذا انطوى الوصف أو المسند على معنى الزمن كان الاسناد اسناداً فعلياً وسُمِيت الجملة جملة فعلية ،لانّ المسند فيها فعل .

واذا خلا الوصف أو المسند من معنى الزمن كان الاسناد اسمياً، وسميت الجملة جملة اسمية "[٧٢].

مما يجدر بالملاحظة هنا أنّ الجواري عبّر عن معرفة نوعي الجملة من خلال معنى الزمن وعدمه ، على حين عبر المخزومي عن ذلك بمعنى التجدد والثبوت .
فالمخزومي اخذ مصطلح التجدد من عبد القاهر الجرجاني ليؤكد امراً كان يريده ، وهو بذلك مصيب لأن التجدد والحدوث من العلامات الدلالية للفعل .
والجواري أيضاً مصيب في تحديده ؛ لأنّ كل قسم من أقسام الفعل : ماض ومضارع وأمر له معنى زمني خاص به ويدل عليه .
فالجواري لم يعط لموضوع (الجملة) اهمية بالغة في دراسته لها في كتابه (نحو التيسير) ، وانمّا افاض في دراستها في كتابه (نحو الفعل) ، وذهب في ذلك الى ماذهب اليه المخزومي في دراسته وتقسيمه للجملة .
على حين لمسنا الاهتمام والافكار الدقيقة لدى المخزومي عند دراسته للجملة ، فهو يفرد لها ثلاثة ابواب مستقلة ، ناهيك عن كلامه عليها في أبواب متفرقة من كتابه .
ومما يُلحظ في الفرق بين المنهجين ، أن المخزومي يؤكد على البعد الفلسفي الذي أختاره النحويون في تقدير فاعل للجملة الفعلية المتأخر فعلها عن فاعلها ، على حين يؤكد الجواري على مسألة طبيعة الجمل وارتباطها بالمعاني ، والاستهداء بالاسلوب النفسي للغة .
فالجواري أجاد في هذا الاتجاه مفيدا مما قاله عبد القاهر الجرجاني حين ربط بين دلالة الالفاظ وعلم النفس في جملة من أفاضاته القيمة [٧٣].
ويلحظ أنّ المخزومي قد اسهم في ضبط مفهوم الجملة ، وفي إقامة نموذج تحليلي لها يبدأ من اقتراح تسمية جديدة لخلاياها ، وانتهاء بتفريقها بين وجودها في قوانين خاصة وعامة ، وهو ما يمكن أن يُعد شيئاً جديداً وتحديثاً في الجملة العربية .

المبحث الرابع
الفعل

خصص الجواري للفعل كتابا سَمّاه بـ (نحو الفعل) ، تناول فيه اغلب القضايا المتعلقة به ، من جملة فعلية ، واعراب في الافعال وصيغه و دلالاته ، وخصّ المضارع ومايطرأ عليه من تغيير في الاعراب ، وتقسيمات الفعل وتقسيمه .
وقد حاول الجواري أن يجدَ تفسيراً لدلالة حركات الإعراب في الفعل واعتمد في ذلك على التراث النحوي ، وربط دلالة الفعل على المعاني بتصريفه ، لأنّه بالتصريف يدل على معاني الزمن المختلفة [٧٤].
وجعل هذا التصريف مقابلاً تصريف الاسم في وقوعه مواقع مختلفة من التركيب ، فالفعل المضارع يصلح بالقوة للدلالة على كل معاني الفعل وازمنته[٧٥] ،لذلك بنى حكمه في دلالة حركات الفعل على التنويعات الزمنية في سياق الاستعمال ، فاستعماله مطلقاً أو مقيداً تخصص دلالة زمنه فيكون لكل استعمال حركة مناسبة ،فهو يستحق علامة الرفع اذا كان مطلقاً من القيد الذاتي أو اللفظي ، اما اذا قُيَد ذاتياً بني على أخف الحركات وهي الفتحة . وذلك الفعل الماضي الذي تخصص لزمن واحد وهو الماضي [٧٦].
فالجواري جعل صيغة الفعل قيده الذاتي ،فصيغة (فَعَلَ) صيغة صرفية دلالتها على الماضي ، وجعل صيغة (يَفْعلُ) غير مقيدة بزمن فهي دالة على الازمان الطويلة .
قد تدخل على الفعل المضارع ادوات فتقيده ، فأدوات النصب تخلّصه للاستقبال :
اما جزمه فيكون عندما تنتقل دلالته الزمنية من الحاضر والمستقبل الى الماضي أو الامر ، أو يكون من سياق تنقص دلالته على الزمن وتنعدم ، فالفعل اذا اقترن بـ (لم) أو (لمّا) نقلته (لم) إلى الدلالة على الزمن الماضي البعيد أو القريب ونقلته (لمّا) إلى الماضي المستمر الى زمن التكلم ، لذلك استحق الجزم وعلامة جزمه السكون وهي الاصل في البناء [٧٧].
وألحق الفعل المضارع المقترن بـ (لام) الامر و(لا) الناهية بحالة الجزم " فعندما يقترن بلام الطلب أو بلا الناهية وهما ينقلان المضارع الى معنى فعل الامر وفعل الامر مبني على السكون اصلاً أو على مايجزم به مضارعه فكان التوافق بين الجزم والبناء[٧٨] ".
فهو هنا يجعل مادلّ على طلب من الافعال يستحق السكون وهي علامة فعل الامر .

كما يعلل جزم المضارع في سياق الشرط ،بأنّ الفعل في الجملة الشرطية معلّق معناه بمعنى جواب الشرط وذلك نقص في دلالته الزمنية ، وكذا جزمه في جواب الطلب لعدم تمامه ودلالته الناقصة ، فلذلك لم يستحق حركة الإعراب التي تدل على معنى الزمن ،والفعل في الجملة الشرطية والجملة الطلبية غير ذي فائدة [٧٩].

أما بناء المضارع المتصل بنون النسوة على السكون ،أو بنون التوكيد على الفتح فيذهب في الأول إلى تفسير المبرد (ت: ٢٨٥ هـ) وهو أن الفعل المضارع المتصل بنون النسوة يبنى على السكون كراهة توالي الحركات ، واما المتصل بنون التوكيد فليس له تعليل لديه [٨٠] .

كان تناول الجواري لعلامات إعراب الفعل ودلالتها بحسب المعاني الزمنية ، وربط علامات الاعراب بهذا التنوع في الدلالة الذي يُحدثه استعمال الفعل في سياقات مختلفة ، وكانت انطلاقته من التراث النحوي ، وأحكام الفعل المضارع في رفعه ونصبه وجزمه قد سبق للنحويين أن ذكروها ، لكنّهم كانوا ينسبونها لعوامل الرفع والنصب والجزم مع ذكرهم لما لقرائن النصب والجزم من تأثير دلالي حين تستعمل مع الفعل ، كل مافعله انّه اسقط العوامل من التقدير وجعل التنويعات الدلالية للزمان ، المصاحبة لمختلف الاستعمالات هي التي تقوم مقام العوامل.

ولكن ظلت حالات لم يستطع تفسيرها مثل : تعليله لاعراب المضارع لم يكن دائماً مقنعاً وخصوصاً اهماله استعمالات تنافي ماذهب اليه من أنّ تقييد المضارع وتمحيضه لمعنى من معاني الزمن ينقله من الرفع الى النصب أو الجزم، فإذا كان حكم المضارع الدال على المستقبل فلِمَ لم يكن المضارع المقترن بـ (السين) أو (سوف) منصوباً ، والحال أن هاتين الاداتين هما من أهم وسائل تمحيص هذا الفعل للمستقبل ، وهناك مواضع أخرى لم نجد لها تفسيراً في دراسته كوقوع المضارع بعد (لا) و (ما) النافيتين حين يكون سياق الاستعمال للفعل المستقبل أو الماضي [٨١].

بالرغم من هذه الملاحظات التي ذكرت الأ ان محاولته في الفعل كانت جادة وجريئة بمخالفته النحاة في اسقاط عوامل الرفع والنصب والجزم من الافعال .

أما المخزومي فقد كانت دراسته للفعل شاملة وتفصيلية ودقيقة ، لانّه تناوله من اغلب جوانبه : انواعه ، وازمانه، ووظائفه في السياق وقام بتخصيص ابواباً من كتابه لذلك ، مع نقده للنحويين القدماء في كثير من المسائل .

ففي خوضه لمباحث الفعل لم يجعل اللائمة في التقصير عنه على القدماء فقط ، بل على المحدثين كذلك ، لان الفعل عندهم مصدر الاشتقاق ، وهو عندهم يعبر عن الاحداث وازمانها ، ومن اهم مقومات الجملة ، لان الاسناد مستمد منه ، ولانه شائع في الاستعمال ، وموضع اهتمام المتكلمين وغيرها .

فاهميته عندهم تقوم على مايؤديه من وظائف لغوية متعددة الجوانب[٨٢]وهذا قصور .

ويبحث في اصل الافعال ،ويعرض لآراء النحويون المستشرقين ولايُبدي رأياً واضحاً أو يحاول أن يؤيد رأياً ، وانما ينقد تعليلاتهم التي صدروا عنها بقوله :" وإذا انعمنا النظر فيما اوردوا من تعليلات واحتجاجات رأينا ماجاءوا به تخريجا مومحض أفتراء لايقوم على أساس من فقه اللغة وتأريخها وحركة تطورها ولرأيناهم يصدرون عن تمحلات عقلية لايصح ان يكون مثلها سنداً لدرسٍ لغوي ".[٨٣]

ويخوض بعد ذلك في تقسيم النحويين لزمان الفعل وينقد تقسيمهم القائم على وفق الزمان الفلسفي ، اذ لم يفرّقوا بين الزمان الفلسفي والزمان النحوي ، فالزمان الفلسفي يقوم على حركات الفلك : ماضٍ ومضارع ومستقبل ، أما الزمان النحوي فهو ليس كذلك ، فينبغي أن يكون التقسيم على اساس ابنية الفعل وصيغه اضافة الى سياق استعماله[٨٤] .

فقد كان في تقسيمه للفعل معتمداً على صيغها الصرفية باعتبار أنّ الزمن الصرفي وظيفة الصيغة فكان تقسيمه :

١- صيغة (فَعَلَ) وهو الماضي
٢- صيغة (يَفْعَلُ) وهو للحاضر
٣- صيغة (فاعل) وهو الفعل الدائم الذي تدل عليه هذه الصيغة .

وهذا هو تقسيم الكوفيين للفعل [٨٥].

واستعمل كل صيغة من هذه الصيغ باستعمالات مختلفة معتمداً على الزمن النحوي لها ، فذكر للأولى خمسة استعمالات ، وللثانية خمسة ، وللثالثة استعمالان [٨٦] .

أما دلالات حركات الاعراب في الفعل فكان تفسيره اياها تفسيراً يختلف عما كان عند سيبويه ، بل هو مختلف حتى مع الفراء شيخ الكوفيين ، على الرغم من ميله الى كثير من آرائهم ،لأنَّ محاولته كانت تهدف الى اسقاط

فكرة العامل لهذا اختلف معهما فيقول :" اكبر الظن أنّ رفع الفعل المضارع ليس لكينونته في موضع الاسم ، كما زعم سيبويه ، ولا لتجرده من الناصب والجازم ، كما زعم الفراء ، وإنّ نصبه ليس بتأثير (أن) او (لن) أو (أن) او (كي) ، أو غيرها ، لانّها ادوات اختصت به فعملت فيه كما زعم النحاة ، وانّ جزمه ليس بتأثير (لم) أو (لما) ، أو غيرهما ، لاختصاصهما به ، كما زعموا ايضاً ... وإنما كان ذلك كله من اجل تمييز زمن الفعل المضارع وتخصيصه"[٨٧].فضمة الفعل المضارع تشير الى انه يدل على الحال والاستقبال ، اما اذا أريد له أن يدل على الزمن الماضي اتصل بـ (لم) و (لما) ، وسُكنَ أخره ، اما اذا أريد له أن يخلص للمستقبل سبقته (أن ، لن ، أذن) [٨٨] ،وهذا الذي ذكره ليس فيه مايخالف النحويين ، فهو مايقره النحويون والواقع النحوي [٨٩].

فخصص قطع الحركة اي السكون مع نفي (يفعلُ) بـ (لم ، لما) وتخصيصه للزمن الماضي ، وفسر نصبه بوقوعه بعد الادوات التي تخلصه للمستقبل ،لكنّه تغاضى عن سبقه بـ (السين) و(سوف) فهما يخلصانه للمستقبل لكنّه يبقى مرفوعاً[٩٠] .

ومما يلاحظ ان الجواري والمخزومي لم يذكرا هذه المسألة وهي سبق المضارع بـ السين وسوف مع انها تستحق ذلك.

ثم جعل الجزم بدلالته على الزمن الماضي شريكاً لجزمه بعد أدوات الشرط إلأ ان (يفعل) مع أدوات الشرط لايدل على زمن عنده " لأنّ مؤدى الشرط تعليق الجواب على الشرط ولا شيء غيره ،فلا دلالة ولا إشعار بمثل هذه الدلالة على الزمن فحرك آخر هذه الصيغة – اذا صح التعبير – بالسكون تمييزاً عن حالة الرفع وحالة النصب[٩١]".

أما الفعلان الماضي والامر فقد ذهب المخزومي مذهب النحويين البصريين في بنائهما ، فالاول على الفتح ، والثاني على السكون ،ولكن لغير ماعلل النحويون بناءهما ،لم يضارعا الاسم ،وانمّا ذهب الى انّ بناء صيغة (فعلَ) لا تتعاقب على الأسماء[٩٢] .

أما فعل الامر فهو ليس عنده قسماً مسقلاً من الافعال الثلاثة كما هي عند البصريين ، ويرى أن بناء (افعل) ليس بفعل كما يفهم من هذه الكلمة ،لأن الفعل يتميز بـ شيئين :

أولهما : انه مقترن بالدلالة على الزمان .

وثانيهما : انه يُبنى على المسند اليه ويُحمل عليه .

وبناء (افعل) خلو من هاتين الميزتين ، فلا دلالة على الزمان بصيغته ، ولا اسناد فيه ، وإنما هو بناء دال على طلب احداث الفعل [٩٣].

من هنا يمكن القول إن تناول الجواري للفعل تناولا محدوداً - وان كان تعرض لاغلب مباحثه – من حيث القضايا التي تحتاج الى تيسير او تحديث ، فآراؤه لانلمس فيها الجدّة ، انما ينطلق من اقوال النحويين انفسهم ، غير أنّ عرضه كان ينطلق من اقوال النحويين أنفسهم، غير أنّ عرضه كان موفقاً واسلوبه واضحاً ويميل الى التبسيط والاختصار .

أما آراء المخزومي في الفعل فكما وصفه د. زهير زاهد بقوله " لقد كانت آراء المخزومي ذكية في تقسيم الفعل وازمانه ثم في دلالة حركات اعرابه [٩٤]".

وهذا مالحظناه عند تقسيمه لزمان الفعل الى فلسفي ونحوي .

وبذلك " تعد محاولة المخزومي اول محاولة تعكس وعياً منهجياً جديداً ينطوي على نزعة توليدية تستند الى النموذج المنطقي الذي اقامه النحاة العرب ، ويستثمر معطيات منهج التوليد ويتجاوز في الوقت ذاته المنهج الوصفي الذي انطلق منه "[٩٥] .

الخاتـمة

بعد الاطلاع على آراء الجواري المخزومي ومنجزهما في التيسير النحوي ، يمكن الانتهاء إلى جملة من النتائج أهمها :-

1 - أن فكرة التيسير عند الجواري أضيق أفقاً منها عند المخزومي ؛ لأنّ الجواري يجعل التبسيط والاختصار جزءاً من التيسير ،على حين يجعل المخزومي الإصلاح الشامل لمناهج النحو جزءاً منه.

٢- يجعل الجواري دراسة (الاعراب) أبرز معلم من معالم التيسير ، على حين يجعل المخزومي دراسة
(الجملة) منطلقا للتيسير .

٣- أن تناول الجواري للموضوعات أقل عمقا من تناول المخزومي ، – والظاهر – أنّ ذلك راجع الى أنّ الجواري متخصص بالأدب، على حين نلحظ عمق الفكرة والتمرس الدقيق في عرض المخزومي للأفكار .

٤- لا تخلو كتب الجواري في التيسير من استعمال وسائل التبسيط التي يحاول بها عرض الفكرة من أجل تيسير ما لديه من مادة نحوية ، على حين أن المخزومي كان يميل إلى التجريد ، والتركيز على المفاهيم والعمق في الأفكار .

٥- الجواري يربط كل مالديه من تعليلات وتحليلات عند تيسيره للفكرة النحوية بمعاني النحو ، دون أن يذكر تعليلاً لغوياً مقنعاً ، أما المخزومي فيتطرق لمعاني النحو مع اضافة تعليلات لغوية لما يريد أن يذكره.

٦- للجواري آراء في التيسير لكنه لم يشفعها بدراسة تطبيقية ، أما المخزومي فله كتاب في الدراسة النظرية في تيسير النحو وهو(في النحو العربي-نقد وتوجيه-)، ثم قفّاها بدراسة تطبيقية في كتاب :
(في النحو العربي - قواعد وتطبيق -) .

المصادر والمراجع

- إحياء النحو ، ابراهيم مصطفى ، مطبعة لجنة التأليف والنشر والترجمة ، ١٩٣٧ م.
- الايضاح في علل النحو ،ابو القاسم الزجاجي ، تحقيق :مازن المبارك ،درر النفائس الخمسة ،بيروت،١٩٨٦ م .
- التطور النحوي للغة العربية ، برجستراسر ،تصحيح واخراج : رمضان عبد التواب ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ١٩٩٧م .
- الخصائص ، ابو الفتح عثمان بن جني ،تحقيق : محمد علي النجار ،الطبعة الثانية ، الهيأة المصرية العامة للكتاب ،١٩٨٦ م.
- دلائل الاعجاز ،عبد القاهر الجرجاني ، قرأه وعلق عليه : محمود محمد شاكر ، الطبعة الثانية ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ،١٩٨٩ م.
- الرد على النحاة ، ابن مضاء القرطبي ،تحقيق : شوقي ضيف ،الطبعة الاولى ، دار الفكر العربي ،القاهرة ،١٩٤٧ م.
- سر صناعة الاعراب ، ابو الفتح عثمان بن جني ، تحقيق : مصطفى السقا وآخرين ، القاهرة ، ١٩٥٤ م.
- شرح الكافية ،الرضي الاستربادي ، تحقيق : يوسف حسن عمر ،منشورات جامعة بنغازي .
- طبقات فحول الشعراء ، ابن سلاّم الجمحي، شرح محمد شاكر ، دار المعارف للطباعة والنشر .
- العربية ،يوهان فك , ترجمة :رمضان عبد التواب ،مكتبة الخانجي ، مصر ،١٩٨٠ م.
- العربية وعلم اللغة النبوي ، حلمي خليل ، دار المعرفة الجامعية .الاسكندرية ،١٩٨٨م.
- في النحو العربي (نقد وتوجيه) ،مهدي المخزومي ،الطبعة الثانية ،دار الرائد العربي ،بيروت ،لبنان ،١٩٨٦.
- الكتاب ،سيبويه ، تحقيق :عبد السلام هارون ، دار العلم ، ١٩٦٦ م.
- اللغات السامية ، للمستشرق الالماني نولدكه ، ترجمة : رمضان عبد التواب ، القاهرة ، ١٩٦٣ م.
- مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو ، مهدي المخزومي ،الطبعة الثالثة ،دار الرائد العربي ، بيروت ، لبنان ، ١٩٨٦ م.
- مغني اللبيب عن كتب الاعاريب ، ابن هشام الانصاري ، تحقيق :مازن المبارك وأخرين ، الطبعة الاولى ،دار الفكر العربي ، دمشق ، ١٩٦٤ م .
- المفصل في صنعة الاعراب ، الزمخشري ، تقديم : علي بو ملحم ، الطبعة الاولى ، مكتبة الهلال ، بيروت .
- من اسرار اللغة ، ابراهيم انيس ، الطبعة السادسة المكتبة الانجلو مصرية ، القاهرة .
- نحو التجديد في دراسات الدكتور الجواري ، محمد حسين الصغير ، مطبعة المجمع الفكري العراقي ، ١٩٩٠ .
- نحو التسير ، احمد عبد الستار الجواري ، مطبعة المجمع العلمي العراقي ،١٩٨٤ م.
- نحو الفعلَ أحمد عبد الستار الجواري ، مطبعة المجمع العلمي العراقي ،بغداد ١٩٧٤ م.
- همع الهوامع ، السيوطي ، تحقيق : عبد العالم سالم مكرم ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ١٩٨٧ م.

المجلات

- الاديب المعاصر ، المخزومي وتحديث الفكر النحوي العربي ، مالك المطلبي ، جمهورية العراق ، بغداد ، العدد (٤٦) ، السنة ١٩٩٤ م .
- المعلم الجديد ، نحو التيسر ، احمد مطلوب ، مطبعة المعارف ، بغداد ، الجزءان الاول والثاني ، كانون الثاني – حزيران ١٩٦٣ .
- المعلم الجديد ، مطالعات في كتاب نحو التيسير ، نوري القيسي ، مطبعة المعارف ، بغداد ، الجزءان الاول والثاني ، المجلد السادس والعشرون ، ١٩٦٣ .
- مجلة كلية الآداب جامعة الكوفة - الإعراب وحركاته في العربية د. زهير غازي زاهد .

Attempts in Syntax Simplification as taken by Al-Jawary and Al-Makhzoomy

This study deals with investigates the simplification ideas of Al-Jawary and Al-Makhzoomy. I stated the ideas of both, with measurements and comparisons between what they presented about simplified ideas.

My study depends on a descriptive method, from one hand, and an analytical comparative one, on the other.

This study is of a preface and four investigations, and a conclusion. And because cases of simplification before Al-Jawary and Al-Makhzoomy were existing, I dealt, in my preface, with the beginnings of simplifications, prior to them,

The first investigation is titled The Idea of Simplification between Al-Jawary and Al-Makhzoomy, and the second is entitled syntax and the subject, the third is entitled the sentence, while the fourth is entitled the verb.

My conclusion involves

1) the idea of simplification as seen by Al-Jawary, is more restricted than it is seen by Al-Makhzoomy.

2) Al-Jawary considers syntax more characteristic than specifications of simplification, while Al-Makhzoomy considers studying (sentence) is worth to be uttered for simplification.

3) Al-Jawary's dealing is less extensive than Al-Makhzoom's dealing.

4) Al-Jawary links all analyses, interpretations when simplifying the grammatical thought, with meanings of syntax without mentioning convincing

linguistic interpretation, while Al-Makhzoomy concentrates on meaning of syntax with further additions as linguistic interpretations.

هوامش البحث

[1] احمد مطلوب/ نحو التيسير/بحث/مجلة المعلم الجديد/ع ١ـ٢ ،٢٢/١٩٦٣ـ٠٢٣.
[2] احمد مطلوب ، نحو التيسير ، بحث ، ٢٤ ، وينظر : كتاب الرد على النحاة ، ابن مضاء القرطبي /تح : د. شوقي ضيف .
[3] نوري القيسي ،مطالعات في كتاب نحو التيسير،المعلم الجديد،ج٢٠٠١ ،مج٢٦ ،١٩٦٣ ،٠١٣٨
[4] احياء النحو ،ابراهيم مصطفى ،٠١٩٥
[5] نفسه ,٥٣ .
[6] نفسه ,٧٢ .
[7] نفسه ,٧٩ .
[8] أحمد مطلوب،نحو التيسير،بحث،٠٢٥
[9] نحو التجديد في دراسات الدكتور الجواري ،محمد حسين الصغير ، ٢٥ .
[10] نحو التيسير ،احمد عبد الستار الجواري ، ١٥ .
[11] نحو التيسير ١٥
[12] نحو التيسير ١٥
[13] نحو التجديد في دراسات الدكتور الجواري ، ٤٦ ـ ٥٦.
[14] في النحو العربي (نقد وتوجيه) ١٤-١٥ .
[15] في النحو العربي (نقد وتوجيه) ١٥ .
[16] مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو,مهدي المخزومي ٣٣٥ .
[17] نحو التيسير ،٣٤ .
[18] في النحو العربي (نقد وتوجيه)١٥
[19] في النحو العربي ١٧ .
[20] اللغات السامية ،نولدكه ،٧٢ ،التطور النحوي للعربية ،برجستراسر ،٥٤
[21] طبقات فحول الشعراء ،ابن سلام ١٢/١ ،والعربية ،يوهان فك ١٥ .
[22] الكتاب ،سيبويه ،٢٤١/٤ـ٢٤٢ .
[23] سر الصناعة الاعراب ،ابن جني ،تح مصطفى السقا واخرين ،١٩/١ .
[24] الاعراب وحركاته في العربية ،د.زهير غازي زاهد ،بحث ،٢
[25] الكتاب ١٣/١
[26] الإيضاح في علل النحو ,للزجاجي تح :مازن مبارك ,٤٤ .
[27] الخصائص ,ابن جني ,تح :محمد علي ألنجار/٣٦ .
[28] دلائل الإعجاز ,عبد القاهر الجرجاني ,تح:محمود محمد شاكر ,٨٢ .
[29] الإيضاح في علل النحو ٧٠ /همع الهوامع للسيوطي ،تح :عبد العال سالم مكرم ،١٣/١ .
[30] الايضاح ٧١ .
[31] من اسرار اللغة ،ابراهيم انيس ٢٣٧ .
[32] من اسرار اللغة ابراهيم انيس ٢٠٣ .
[33] الايضاح ،٦٩ .
[34] الخصائص ١٠٩،١١٠/١
[35] شرح الكافية ،للرضي الاستربادي ،تح :يوسف حسن ،٦٢/١ .
[36] المفصل في صنعة الاعراب ،الزمخشري ،تح : علي بو ملحم ،٣٧ .
[37] دلائل الاعجاز ٣٦٢ .
[38] زهير زاهد ،الاعراب وعلاقاته العربية ،(بحث)٦
[39] نحو التيسير ٣٢
[40] نحو التيستر ٣٨
[41] نحو التيسير ٣٩ ومابعدها
[42] في النحو العربي (نقد وتوجيه) ١٦٢ ,١٦٣،
[43] في النحو العربي (نقد وتوجيه)
[44] شرح الكافية ٧٩/١ .
[45] سورة التوبة /٦
[46] ينظر :ففي اللبيب عن كتب الاعاريب ابن هشام ع:مازن المبارك واخرين / ٤٢١/٢ .
[47] نحو التيسير ١٣٣ .
[48] نحو التيسير /١٣٣ .
[49] في النحو الفري (نقد وتوجيه) ٤،٢١٨.
[50] في النحو العربي (نقد وتوجيه)،٢١٨.
[51] في النحو العربي (نقد وتوجيه)،٢١٦.
[52] نحو التيسير ،٧٠ .

[٥٣] نحو التيسير ٧١ .
[٥٤] في النحو العربي (نقد وتوجيه)،٦٧.
[٥٥] في النحو العربي (نقد وتوجيه)،٦٧.
[٥٦] مغني اللبيب ٤٢٠/٢
[٥٧] في النحو العربي ١٧ .
[٥٨] في النحو العربي ١٧ .
[٥٩] العربية وعلم اللغة النبوي ،خليل حلمي ،٦٥ .
[٦٠] العربية وعلم اللغة النبوي ،خليل حلمي ،٦٦ .
[٦١] مالك المطلبي المخزومي ،وتحديث الفكر النحوي العربي ،بحث الاديب المعاصر ،العدد ٤٦ ص١٢
[٦٢] مالك المطلبي المخزومي ،وتحديث الفكر النحوي العربي ،بحث الاديب المعاصر ،العدد ٤٦ ص١٢
[٦٣] في النحو العربي ٣١-٣٢.
[٦٤] في النحو العربي ٣١-٣٢.
[٦٥] في النحو العربي ٤٠ .
[٦٦] في النحو العربي ٤١ .
[٦٧] في النحو العربي ٤٢ .
[٦٨] في النحو العربي ٤٢.
[٦٩] في النحو العربي ٤٠ .
[٧٠] في النحو العربي ٤٨ .
[٧١] نحو التيسير ١٢٣ .
[٧٢] نحو التيسير ١٢٣ .
[٧٣] نحو التجديد ٦٥ .
[٧٤] نحو الفعل ٢٦ .
[٧٥] نحو الفعل ٣٤ .
[٧٦] نحو الفعل ٢٨ .
[٧٧] نحو الفعل ٤٩ .
[٧٨] نحو الفعل ٣٧ ،وينظر مغني اللبيب ١/ ٢٩ ، ٢٨٢ .
[٧٩] نحو الفعل ٥٢ .
[٨٠] نحو الفعل ٥٤ .
[٨١] زهير زاهد ،الاعراب وحركاته في العربية ، بحث ، ١٨ .
[٨٢] في النحو العربي ١٠٠ .
[٨٣] في النحو العربي ١١١ .
[٨٤] في النحو العربي ١١٤ .
[٨٥] في النحو العربي ١١٩ .
[٨٦] في النحو العربي ١٢٢ ،١٢٥ .
[٨٧] في النحو العربي ١٣٣-١٣٤ .
[٨٨] في النحو العربي ١٣٤
[٨٩] ينظر :مغني اللبيب ٢٨٤/١ – ٢٨٤ -١٣٨،١٣٩- ٢٧٨/٢ .
[٩٠] زهير زاهد ،الاعراب وحركاته في العربية ، بحث ، ١٣ .
[٩١] في النحو العربي ٢٩٩ .
[٩٢] في النحو العربي ١٣٨ .
[٩٣] في النحو العربي ١٢٠ .
[٩٤] زهير زاهد ، الاعراب وحركاته ، بحث ، ١٥ .
[٩٥] مالك المطلبي ،المخزومي وتحديث الفكر النحوي العربي ، بحث ،١٣ .